العراق وعصر الديمقراطية واقتصاد السوق

(٢ ـ ٢)

د. ماجد الصوري / خبير اقتصادي

لا شك ان الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته القيادة الجديدة المنتخبة المتمثلة في مجلس رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء صعب، وصعب جداً والمهام الملقاة على عاتقهم أكثر من كثيرة واعقد من معقدة، إلا ان التاريخ النضالي الذي تعرفت على بعضه عن كثب كما هو الحال مع الدكتور عادل عبد المهدي، المناضل والمفكر السياسي والدكتور جلال طالباني المناضل السياسي المخضرم والمنطق الذي يتمتع به كل من الدكتور إبراهيم الجعفري والشيخ غازي الياور إضافة إلى تاريخهم النضالي سيساعد كثيراً على التغلب على هذه الصعاب لما يتمتع به كل واحد منهم من وضوح الرؤية والخلاص من العمل والايمان بالديمقراطية إلا اني أتمنى لهم وللتنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية المساندة ان يستطيعوا وبسرعة التصدي للمهام الملقاة على عاتقهم من أجل تحقيق ما ناضلوا من أجله في تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون والنظام ووضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ستؤدي إلى الرفاهية للشعب العراقي.

ثانياً: تحديث الهيكل الإداري لمؤسسات الدولة وتحديد الوصف الوظيفي لكل وظيفة في الجهاز الإداري والتنفيذي.

ان تحديث الهيكل الإداري لمؤسسات الدولة ينبع من المتطلبات الأساسية لتحول وظيفة الدولة من دولة ذات نظام ديكتاتوري إلى دولة ذات نظام ديمقراطي ومن دولة ذات نظام شمولي شعارها تسييس المجتمع والاقتصاد والاجهزة الإدارية والمنظمات الاجتماعية لتحقيق مصالحها الذاتية إلى دولة شعارها تحويل جميع هذه المؤسسات إلى خدمة المجتمع وحماية مكتسباته وتسجيل عمل الافراد ضمن الاطار الدستوري والقانوني الذي توافق عليه الاغلبية العظمى من اطياف المجتمع العراقي، كما هو الحال في أي نظام ديمقراطي حقيقي في العالم.

ثالثاً: وضع المواصفات المطلوبة لكل من يشغل الوظيفة وهو ما سيمى بالمؤهلات المطلوبة لاشغال الوظيفة من دون النظر إلى الاعتماد الديني أو القومي أو السياسي. على ان تكون مهمة الموظف الأساسية تنفيذ القانون من دون بيروقراطية قاتلة ومساعدة الافراد والمؤسسات في تنفيذ اعمالهم. ان العمل بهذا المبدأ يتطلب وضع لجان خاصة ونزيهة تقوم على دراسة كل وظيفة ابتداءً من الوظائف العليا وحتى اصغر موظف ودراسة مؤهلات الذين يشغلون هذه الوظائف ومدى جديتهم في انجاز اعمالهم واتخاذ القرار المناسب بهم.

رابعاً: وضع نظام الرواتب والحوافز والعقوبات لتشجيع المخلصين والمبدعين في اعمالهم ومعاقبة المتلكئين والفاسدين والمفسدين.

خامساً وضع أجهزة الرقابة على تنفيذ الاعمال والقرارات وفقاً للقوانين المشرعة والانظمة المرعية.

صحيح ان التنظيم الهرمي لاجهزة الدولة يفترض وجود رقابة على الحد الأدنى إلا انه لا يوفر الرقابة العسكية بشكل كامل بسبب التسلسل الوظيفي. ان حالة الفساد في الأجهزة الإدارية العراقية في الوقت الحاضر تتطلب رقابة إدارية صارمة إضافة إلى تلك المتوفرة في التنظيم الهرمي.

وتفعيل جهاز الرقابة المالية وجهاز رقابة الفساد وهو عمل ضروري بوصفه قائماً. ان ما يتطلب الوضع الحالي في العراق أكثر من ذلك انه يتطلب جهاز رقابة يدرس الحالة وضع الشخص المناسب للوظيفة بعيداً عن المحسوبية والتحيز، وان الموظف يقوم وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية وان حجم ونوع العمل الذي ينفذه الموظف يتناسب ومتطلبات الوظيفة والعمل. وفي نفس الوقت يتطلب الوضع الحالي تفعيل الرقابة الشعبية على الأجهزة الإدارية وهذا يتطلب شفافية عالية للاعمال التي يقوم بها الموظف وتحديد صلاحياته وواجباته.

ان الرفض من كل هذا هو تحقيق فكرة دولة الدستور والقانون والحقوق والواجبات، الدولة الديمقراطية التي يحلم بها العراقيون اننا بحاجة إلى الديمقراطية لانها شكل من اشكال تنظيم الدولة والمجتمع الذي يسمح ببسط النظام في مجتمع كان تابعاً ولعقود طويلة تحت قسوة الديكتاتورية والنظام الشمولي والذي ارتكب جرائم واخطاء كبيرة بحق هذا المجتمع.

ان النظام الديمقراطي يقلل الطلب على القادة الفرديين ويحد من طموحاتهم الشخصية الذاتية ويراقب افعالهم ويجبرهم على العمل بشكل جماعي لاتخاذ القرارات.

ان الدولة الديمقراطية هي الدولة التي تسمح بالملكية الخاصة وتحميها وتشجع النشاط الاقتصادي للفرد والمؤسسات الخاصة ضمن الاطر القانونية التي يتم وصفها بما يسمح بتفعيل اقتصاد السوق.

ان اقتصاد السوق بمعناه العام هو اقتصاد العرض والطلب والنشاط الاقتصادي الذي يعتمد بشكل أساس على الملكية الخاصة للافراد والمؤسسات ولكنه لا ينفي بأي شكل من الأشكال نشاط الدولة الاقتصادي سواء في الانتاج أو التجارة أو الخدمات. وعلى الدولة وخصوصاً في ظروف المرحلة الانتقالية ان تلعب دوراً فعالاً في النشاط الاقتصادي لتلافي النواقص التي قد تنشأ عن ممارسة القطاع الخاص لنشاطات غير مشروعة ومنافية للمصالح الأساسية للمجتمع العراقي.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التطور التاريخي للمجتمعات وعاداتها وتقاليدها ومستواها الفكري والثقافي وسلوكياتها الاقتصادية لوجدنا انه لا توجد وصفة جامدة متكاملة لاقتصاد السوق تصلح لكل المجتمعات وفي كل الازمنة، وهو ما ينطبق على الديمقراطية أيضاً ومن هذا المنطلق لابد أن تكون للعراق وصفة خاصة به يتم وضعها بناء على واقع المجتمع العراقي ومستوى تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة وامكانية الفرد والمؤسسات الخاصة ومستواها الإداري والمالي. وتحديد دور الدولة الذي يمكن ان تمارسه في تنمية هذا القطاع ونوع العمالة المطلوبة ومدى توفرها مع العمل على تهيئة الكوادر اللازمة حسب احتياجات كل قطاع من القطاعات الاقتصادية. ان اقتصاد السوق لا يشكل هدفاً بحد ذاته وإنما هو وسيلة لتفعيل النشاط الاقتصادي واشراك اكبر عدد من الافراد والمؤسسات في هذا النشاط من اجل رفع مستوى الفرد المعيشي في العراق.

ان ظروف تطور المجتمع العراقي وسلوكيته الاقتصادية خلال عقود طويلة كانت تعتمد بشكل عام على دور الدولة الاقتصادي الكبير في حياة المجتمع مع فسح المجال لدور القطاع المختلط وللقطاع الخاص المتمثل ببعض المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وتجارة المفرد ونصف الجملة للجمعيات الاستهلاكية.

ولم يجر تنظيم امر عمل القطاع الخاص وحمايته بالشكل الذي يسمح بتطوره وممارسة دوره الكامل والفعال في الحياة الاقتصادية للمجتمع العراقي ان الانتقال من هذه المرحلة إلى مرحلة اقتصاد السوق بالشكل الذي يؤدي إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتجنب الهزات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تؤدي إلى هزات سياسية ليست من مصلحة المجتمع العراقي يتطلب وضع مخطط عام لتحول تدريجي يساعد على تنمية اقتصادية فعلية من خلال السيطرة على العوامل المؤثرة في العرض والطلب.

ولذلك فان من المهام الأساسية الملقاة على عاتق الدولة في هذه المرحلة لتفعيل دور القطاع الخاص لكي يشارك في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع العراقي هي:

١. وضع الاطر القانونية لممارسة القطاع الخاص لنشاطه بما في ذلك حماية الملكية الخاصة وتحديد اشكال المؤسسات الخاصة والحد الأدنى المطلوب من الأنظمة الداخلية لتسير هذه المؤسسات وتحديد أسس تصنيفها سواء من حيث النشاط الذي تمارسه وشروط ممارسته وتنظيم المنازعات وانهاء النشاط.

٢. تنظيم أجهزة الدولة بهدف تخفيف الإجراءات اللازمة لانشاء مؤسسات القطاع الخاص وممارسة نشاطها من حيث الوثائق المطلوبة وخطوات التسجيل واشكال الرقابة على العمل.

٣. وضع الأسس اللازمة للنظام المالي لتحفيز القطاع الخاص على ممارسة عمله عن طريق الاعفاءات والمساهات الضريبية وفسح المجال أمام القطاع المصرفي الحكومي عن طريق المصارف المتخصصة والقطاع المصرفي الخاص للقيام بدورهما الفعال في تفعيل النشاط الخاص في جميع مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات.

٤. استخدام مصادر الدولة المالية النفطية لتوفير الخدمات الإنتاجية كالكهرباء والماء وتقديمها بأسعار تشجيعية وخصوصاً للقطاعين الزراعي والصناعي.

٥. الدخول في النشاط الاقتصادي الانتاجي (صناعة زراعة) من اجل تنظيم الاقتصاد ككل ومحاربة الاحتكار، والرقابة على القطاع الخاص من اجل عدم استخدام امكانياته ونشاطه للقيام باعمال غير مشروعة أو مضرة بالمصالح العامة للمجتمع العراقي.

٦. القيام بوضع برنامج لخصخصة المشاريع والمؤسسات العامة التي تملكها الدولة الخاضعة للخصخصة والأطر القانونية لممارسة هذه العملية.

٧. وضع الهياكل المؤسسية والأطر القانونية لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.

٨. تفعيل دور البحث العلمي في جميع جوانبه وخلق المناخ السياسي والتنظيمي المناسب لتنمية وتوفيق ارتباطاته مع العالم الخارجي من اجل الحصول على أخر المكتسبات العلمية التي تتناسب ومتطلبات المجتمع العراقي لتكون قاعدة للتطور العلمي القادم المنسجم مع مصلحة العراق واقتصاده.

من المعلوم ان احد أهم خصائص القطاع الخاص هو العمل على تحقيق الارباح وزيادتها. وقد أثبتت التجارب في مختلف دول العالم ان القطاع الخاص يمثل احد العوامل الرئيسة المساعدة على فساد الجهاز الإداري من اجل تقليص نفقاته وزيادة أرباحه. ويكون القطاع الخاص أكثر فعالية في هذا المجال عادة في المراحل الانتقالية ومن مرحلة غياب القوانين المنظمة للنشاط والرادعة للفساد والمفسدين. وهذا ما يتطلب الاسراع في تشريع هذه القوانين وتفعيلها.

ان المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر، من اقتصاد غير مفهوم الهوية ولا يخضع لمقاييس التصنيف الدولي غير مقاييس الفوضى والتخلف، إلى اقتصاد السوق تتطلب تفعيل النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الخاصة والذي يساعد بدوره على تحسين المستوى المعيشي للمجتمع العراقي. ولابد ان يكون ذلك ضمن برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي واضح المعالم والخطوات يرتبط تطبيقه بمراحل زمنية واضحة تشمل جميع مرافق الحياة الاقتصادية تبنى على أسس الشفافية في العمل والديمقراطية.

ان تحقيق النظام الديمقراطي واقتصاد السوق لا يمكن ان يتم بين ليلة وضحاها وإنما يتطلب جهوداً من كل القوى المؤمنة بذلك، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيم عملها في تشريعات قانونية واضحة وتفعيل دور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستقلالها.

ويتطلب العمل المتواصل والدؤوب وجذب جميع الكفاءات القادرة على المساعدة والعمل والاخلاص في تطبيق الشعارات المرفوعة والتي نالت التأييد شبه المطلب من قبل المجتمع العراقي.

مفوضية النزاهة وحماية منشآتنا الاقتصادية

حسام الساموك

أشرنا في أكثر من مناسبة إلى ما تعرضت له شركات ومؤسسات انتاجية عديدة ممن تنضوي في تشكيلات القطاعين المختلط والخاص، لمحاولات ابتزاز شتى من قبل عمالها حين قاموا بحجز إدارات تلك المؤسسات وحملها عنوة على صرف مبالغ طائلة لكل عامل خارج مستحقاتهم من رواتب وحوافز، بل عدوها حقوقا مكتسبة لهم برغم أنها خارج كل الضوابط والقوانين والاعراف المعتمدة في التعامل بين قطاعات العمال وإدارات أية شركة أو مؤسسة انتاجية.

لقد تكررت مثل هذه التصرفات في غالبية الشركات المساهمة مثل الأصباغ الحديثة والصناعات الخفيفة والالكترونية والكيمياوية وبغداد للمشروبات الغازية والهلال وغيرها الكثير.

ولم تتوقف تلك الممارسات الغريبة على التعامل مع إدارات الشركات المعنية، بل تجرأ عمال أكثر من شركة على استغلال اجتماع الهيئات العامة للشركات فقاموا بحبس المساهمين في قاعة الاجتماع محاولين حملهم على اقرار صرف تلك المبالغ التي لا تعدو ان تكون اتاوة ترفضها كل الضوابط المعتمدة، بل من الطريف ان عمال احدى الشركات تذرعوا بالاعفاء الضريبي الذي شمل تلك الشركات بسبب ما تعرضت له من اضرار خلال العمليات الحربية ليطالبوا إدارتهم بصرف المبلغ المقدر للاعضاء لمصلحة العمال.

لقد حملت هذه التصرفات بعض الهيئات العامة لمطالبة الإدارات بالعمل على استيراد أيد عاملة آسيوية لكونها متواضعة الاجر اولاً، ولانها لا تحرج تلك الشركات كا اقدمت عليه العمالة المحلية بمطالبات خارج كل السياقات المشروعة خاصة أن اياً من المؤسسات الرسمية والاجهزة الرقابية وقفت مكتوفة الايدي في التعامل مع هذه الحالة المربكة، بل ان الجهات النقابية لم تتردد في دعم مجاميع المال بما يتعارض وكل المبادئ والثوابت التي يجدر بنقابات العمال ان تنطلق منها في توصيف حقوق العمال مقابل مصالح الشركات المساهمة من القطاعين المختلط والخاص حين يعد الاضرار بها اضراراً مباشراً للثروة الوطنية ومسيرة الاقتصاد الوطني في مرحلة تعاني فيها غالبية مؤسساتنا الإنتاجية من حالات الشلل والركود والانكماش.

اما مخاطر الوقائع الغريبة التي أخذت تنتشر في كل المواقع الإنتاجية، وفي اطار تملص المؤسسات المعنية والمسؤولة من تحمل مهامها، لم يبق إلا ان نلفت انظار المفوضية العليا للنزاهة باعتبارها الجهاز المؤهل لتحديد مشروعية أي اجراء بما يضمن حقوق كل الأطراف وينهي الإشكاليات التي تعترض فعاليات المؤسسات الإنتاجية وتشكل تحدياً سافراً لمسيرة اقتصادنا الوطني.

ان المفوضية العليا للنزاهة مطالبة بأن تتحقق من تلك التصرفات الخطرة بما يحمي ثروتنا الوطنية ويؤهل فعاليتنا الإنتاجية بشتى تخصصاتها ان تنهض بمهامها في تعزيز مسيرة اقتصادنا الوطني.

لماذا توقف انتاج حقول الدواجن في العراق؟

صناف طالب سلمان

في الوقت الذي تعاني حقول الدواجن في جنوب شرق آسيا من أنفلونزا هناك مشكلات لا تقل عنها أثراً تواجه أصحاب حقول الدواجن في العراق بما يعرض إنتاجه لمخاطر الهلاكات وحقوله للخسائر المتواصلة.

كان الناس في زمن النظام السابق يشترون كليو الدجاج بسعر (١٣٥٠) ديناراً، يقفون في (طابور) طويل ولساعات طويلة ليحصلوا على هذه المكرمة المجمدة والمليئة بالثلج، والاخير هنا لزيادة الوزن، وكلنا يتذكر ان الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية هي التي كانت تجهز المفاقس بالبيض وتوزع (الافراخ) على مربي الدجاج وتمدهم بالأعلاف المناسبة مقابل صكوك ضمان تستحصلها من المربين أو من مجاز الدجاج، ثم تشترك مع المجازر ببيع الدجاج المجزور إلى المواطنين، هذه الشركة أفرغت مخازنها قبل الحرب وباعت كل ما لديها خوفاً مما سيأتي، فما النتيجة التي ترتيب على ذلك؟

تقول المهندسة الزراعية سلوى نون من مكتب الضياء للاستشارات الزراعية والبيطرية لقد تراكمت الديون على المربين حيث ان الكثير من حقول الدواجن تعرضت للتدمير والسرقة وبعضها تم تحويله إلى ثكنات عسكرية وبدلاً من اعفاء المربين أو تأجيل مطالبتهم بالتسديد تصر وزارة الزراعية على مطالبتهم بالمبالغ المتراكمة من دون مراعاة للظروف التي مرب بها ولا يزال يمر بها أصحاب حقول الدواجن خاصة بعد زيادة ساعات القطع الكهربائي وارتفاع اسعار الكاز والبنزين والغاز المطلوب توفرها لإنتاج الحرارة للمفاقس وحقول الدواجن وتطالب المهندسة لزراعية سلوى وزارة الزراعة بالتريث ودراسة هذا الموضوع والالتقاء باصحاب حقول الدواجن في اجتماع موسع لحل هذه المشكلة من اجل المصلحة العامة ومن اجل دعم الإنتاج الحيواني في العراق.

أما الدكتورة سهيلة النوري المتخصصة بالشؤون الزراعية فقد ألتقيناها في منطقة الشرطة الخامسة عل طريق الرضوانية متجهة إلى مقر عملها، وقد حدثتنا قائلة: ان اغلب حقول الدواجن تقع في القرى القريبة من المدن مثل (أبو غريب) والرضوانية واليوسفية والتاجي وسلمان باك والحفرية وفي مناطق أخرى وقد تحولت هذه النماطق إلى مسرح للعمليات العسكرية لذلك لا نجد الآن سوى ٢٠٪ من تلك الحقول تعمل بينما توقف ٨٠٪ من حقول تربية الدواجن نهائياً لذلك أرى ان تعود الدولة إلى دعم هذه العملية الإنتاجية الاقتصادية من خلال توفير مولدات كهربائية للمربين وتوفير الأمن في أماكن تواجد هذه الحقول وتوفير الأفراخ من قبل وزارة الزراعة وليس من قلب القطاع الخاص الذي استغل انسحاب الدولة من دعم المربين وأصبح يتحكم بأسعار السوق، والحد من استيراد الدجاج والبيض من دول الجوار وبلا رقيب ومن دول أخرى بعيدة كالهند ولو فكرنا قليلاً بالمدة الزمنية التي تستغرقها عملية النقل من الهند مثلاً إلى العراق لوجدنا ان هذا البيض سيصبح غير صالح للاستهلاك البشري وغير صالح للتفقيس أيضاً من هنا نجد ضرورة لدعم هذه العملية الإنتاجية الاقتصادية المهمة حيث ان توفيرها محلياً سوف يؤدي إلى انخفاض سعر البيض والدجاج وهما مادتان أساسيتان على مائدة الأسرة العراقية.

وفي جولة قمنا بها في عدد من الأسواق التقينا عدداً من الباعة الذين أكدوا لنا ان الدجاج العراقي هو الأفضل وان هناك الكثير من المستهلكين الذين يفضلون لحم الدجاج العراقي لكونه لم يخزن في البرادات لمدة طويلة ولكونه قد ذبح على الطريقة الإسلامية ويقول لؤي نزار عودة وهو صاحب محل لبيع اللحوم والبيض والمنتجات الغذائية الأخرى: أن افخاذ الدجاج العراقية مطلوبة جداً في الأسواق وهناك طلب كبير عليها حيث يصل سعر كيلوغرام افخاذ الدجاج العراقي في المناسبات والأعياد إلى ٢٧٥٠ ديناراً وينافسه الدجاج الأمريكي المستورد والسعودي (ساديا) وأرى من الضروري دعم أصحاب الحقول الإنتاجية بتوفير الاعلاف لهم (عليقة الدجاج) وتوفير مستلزمات التدفئة لحقول الدواجن في الشتاء وتوفير الكهرباء وهذه الأمنية لا تتعلق بي وحدي وإنما هي رغبة المواطنين جميعاً.

في حين أشار احد باعة الدجاج إلى وجود طلب كبير على الدجاج الحي أكثر من الدجاج المذبوح لأنه الأكثر أماناً فالمواطن يشكك بعمليات الذبح والخزن والتجميد لعدم وجود رقابة مستمرة من قبل وزارة الصحة على المجازر ولكثرة الانقطاعات الكهربائية حيث يكون التبريد غير كامل المواصفات ويكرر الدعوة لوزارة الزراعة الدعم أصحاب حقول الدواجن.

أما المواطن عمار احمد فقد تحدث عن رغبة عائلته في شراء الدجاج المذبوح ولكنه يلجأ إلى شراء الدجاج الحي عند ارتفاع اسعار الدجاج المذبوح الذي يرتفع فجأة وخاصة عند حدوث العمليات العسكرية أو عند اغلاق الحدود أمام دخول شاحنات المواد الغذائية من المنافذ الحدودية كطريبيل والرطبة ويؤكد ضرورة زيادة حقول الدواجن وفي مواقع مختلفة من العراق لتلافي ارتفاع الأسعار في الازمات ومن أجل تشغيل الأيدي العاملة العراقية والمهندسين الزراعيين خاصة ان هذه العملية ليست بالعملية الإنتاجية المعقدة بل هي بسيطة جداً بحيث يستطيع حتى المواطن البسيط عليها فيما إذا كانت حديقة داره واسعة إذ يمكن ان يتم تحويل مساحة خمسة أمتار×مترين لتربية مئة دجاجة مع توفير تدفئة ومفرغة هواء واعلاف بسيطة والأفراخ وبعض اللقاحات البسيطة

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

البلد	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 2005/5/18

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر تغلة	ادنى سعر تغلة	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع	عدد العقود المنفذة
قطاع المصارف											
المصرف التجاري ع	21678870	355195282	16.500	16.700	16.250	17.990	16.750	15.250	16.250	17.000	48
المصرف الاسلامي ع	105484634	470639044	4.500	4.550	4.450	4.250	4.700	4.350	4.500	4.600	103
مصرف الشرق الاوسط ع	37872056	330402966	8.750	8.600	8.700	8.800	8.850	8.600	8.550	8.700	43
مصرف البصرة ع	21326444	117315356	5.500	5.450	5.500	5.600	5.600	5.400	5.400	5.500	45
مصرف دار السلام ع	2382506	96117234	41.000	39.000	40.350	38.750	41.000	39.000	38.500	39.500	15
مصرف سومر التجاري ع	121367533	416702669	3.650	3.500	3.450	3.600	3.650	3.400	3.450	3.550	27
مصرف الخليج التجاري ع	6029915	64197608	11.000	10.500	10.650	10.250	11.000	10.500	10.000	10.500	19
مصرف الموصل ع	72047247	388575517	5.350	5.450	5.400	5.350	5.500	5.300	0.000	5.500	64
مجموع قطاع المصارف	388389205	2239145695									364
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 113.166											
قطاع التأمين											
دار السلام للتأمين ع	1026156	4254632	4.000	4.150	4.150	3.950	4.150	4.000	3.750	4.350	2
الاهلية للتأمين ع	816201	2834121	3.250	3.500	3.450	3.700	3.500	3.250	3.250	5.000	3
مجموع قطاع التأمين	1842359	7088753									5
بلغ الرقم القياسي لقطاع التأمين 102.688											
قطاع الاستثمار											
الامين للاستثمار المالي ع	1410514	4107236	2.900	3.000	2.900	2.750	3.000	2.900	2.950	0.000	5
شركة الوند للاستثمار ع	74655	746550	10.000	10.000	10.000	10.050	10.000	10.000	0.000	0.000	1
مجموع قطاع الاستثمار	1485169	4853786									6
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 125.714											
قطاع الخدمات											
مدينة العاب / الوصافة ع	34961	293672	8.400	8.400	8.400	8.400	8.400	8.400	8.250	8.500	1
الامين العقارية ع	670000	2038500	3.000	3.050	3.050	3.000	3.050	3.000	0.000	3.100	3
النخبة للمقاولات العامة ع	750000	4125000	5.500	5.500	5.500	5.000	5.500	5.500	4.000	7.000	1
العراقية للنقل البري م	200000	1400000	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	0.000	7.000	2
بغداد لنقل الركاب م	167668	1274277	7.600	7.600	7.600	7.500	7.600	7.600	0.000	8.250	1
نقل المنتجات النفطية م	52400	183400	3.500	3.500	3.500	3.500	3.500	3.500	3.500	3.750	1
مجموع قطاع الخدمات	1875029	9314849									9
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 103.313											
قطاع الصناعة											
بتروي غذائية م	176568	2295384	13.000	13.000	13.000	12.850	13.000	13.000	13.000	13.450	5
الخياطة الحديثة ع	3185220	14058707	4.500	4.300	4.400	4.650	4.500	4.300	4.200	4.500	17
السجاد والموكيت م	200000	1320000	6.600	6.800	6.600	6.950	6.600	6.600	0.000	7.000	1
بغداد لمواد التغليف ع	300000	7500000	25.000	25.000	25.000	25.000	25.000	25.000	0.000	27.000	2
الشرقية للصحة ع	1000002	29100060	30.000	29.000	29.100	30.000	30.000	29.000	0.000	0.000	2
بغداد للمشروبات الغازية م	1281492890	7694498758	6.050	6.000	6.000	6.050	6.250	6.000	6.300	0.000	72
الصناعات الكيماوية م	4128450	52812325	13.500	12.800	12.750	14.350	13.500	12.550	0.000	0.000	18
الصناعات الالكترونية م	3611812	19529928	5.400	5.400	5.400	5.800	5.450	5.350	0.000	0.000	16
الصناعات الغذائية م	965530	4298466	4.500	4.450	4.450	4.450	4.500	4.450	4.350	4.700	8
الاصباغ الحديثة م	1573650	12718695	8.300	8.000	8.100	8.800	8.400	8.000	0.000	0.000	18
الدباغة والاحذية م	1689015	13294108	8.250	7.800	7.850	8.850	8.250	7.500	7.250	8.500	19
صناعة الكارتون م	305255	2106260	6.900	6.900	6.900	7.400	6.900	6.900	0.000	7.900	2
الاثاث المنزلي م	942832	3603243	3.800	3.800	3.800	4.000	3.900	3.800	3.500	0.000	5
مجموع قطاع الصناعة	1299571224	7858935932									183
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 30.096											
قطاع الفنادق والسياحة											
فندق فلسطين م	511000	34149000	70.000	65.250	66.850	70.400	70.000	65.250	65.000	75.000	6
فندق عشتار م	120000	7920000	66.000	65.000	66.000	67.100	66.000	66.000	60.000	75.000	3
فندق الخان	110000	9930000	93.000	90.000	90.250	94.800	93.000	90.000	80.000	90.000	2
الاستراحة السياحية م	129300	6594300	51.000	51.000	51.000	51.500	51.000	51.000	51.100	0.000	3
مجموع الفنادق والسياحة	870300	58593300									14
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 30.663											
قطاع الزراعة											
بذل للانتاج الحيواني ع	5000	65000	13.000	13.000	13.000	0.000	13.000	13.000	0.000	13.000	1
الاتحاد للانتاج الحيواني ع	100000	105000	1.050	1.050	1.050	1.150	1.150	1.050	0.000	1.150	1
الاهلية للانتاج الزراعي ع	1000000	1600000	1.600	1.600	1.600	1.650	1.750	1.600	1.500	1.750	1
اسماك الشرق الاوسط ع	29029	75475	2.600	2.600	2.600	2.600	2.600	2.600	0.000	0.000	1
العراقية لانتاج البذور م	569121	2561045	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	4.250	5.000	2
انتاج وتصنيع اللحوم م	276515	2903408	10.500	10.500	10.500	10.000	10.500	10.500	10.500	0.000	3
مجموع قطاع الزراعة	1979665	7309927									9
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 92.669											
المجموع العام للاسهم	1696012951	10183242246									590
بلغ الرقم القياسي العام		55.275									

عدد التداول -0.977 الاهمية النسبية -1.562 %